

واقع التحضر في الجزائر

The reality of urbanization in Algeria

عبد القادر بن مهيبة¹

¹ جامعة عمار ثلجي، الأغواط (الجزائر)، abenmahia@yahoo.com

تاريخ الاستقبال: 2022/06/23؛ تاريخ القبول: 2023/01/17؛ تاريخ النشر: 2023/02/23

I

ملخص: تهدف من خلال هذا المقال إلى تحليل وتفسير ظاهرة التحضر والنمو الحضري في الجزائر، حيث عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة حضرية جديدة وهي التحضر السريع الذي ظهر في الجانب المادي واللامادي، وذلك نتيجة العديد من العوامل والأسباب التاريخية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، هذا التحضر التي خلف آثاراً إيجابية وسلبية على المجالات العمرانية الريفية، الحضري، ونجمت عنه مشكلات عمرانية وإجتماعية كثيرة تركت المدن الجزائرية تتخبط فيها، ومن أهمها مشكلة الإسكان، الكثافة السكانية، البطالة، المشكلات الإجتماعية مثل الانحراف والجريمة، هذا فضلاً عن المشكلات الثقافية. وعليه حاولنا في هذا المقال التطرق إلى ماهية التحضر، وعوامله وأسبابه، ومن ثمة التعرض إلى مراحل التحضر في الجزائر، والإنعكاسات السلبية والإيجابية الناجمة عنه، والمشكلات الناتجة عن التحضر والنمو الحضري السريع والمتزايد، وخلصنا في الأخير إلى نتيجة مفادها أن الجزائر لا زالت تقوم بتخطيط الاستراتيجيات والسياسات الحكومية بقصد متابعة النمو الحضري ولا سيما في المن الكبرى.

الكلمات المفتاح: التحضر؛ النمو الحضري؛ المدينة؛ المجتمع الجزائري؛ الجزائر.

Abstract: Through this article, we aim to analyze and explain the phenomenon of urbanization and urban growth in Algeria, as Algeria has recently known a new urban phenomenon, which is rapid urbanization that appeared in the material and immaterial aspects, as a result of many historical, economic, social and cultural factors and causes, this urbanization, which left positive and negative effects on the urban, rural, and urban areas, and resulted in many urban and social problems that left Algerian cities floundering in them, the most important of which are the problem of housing population density, unemployment, social problems such as delinquency and crime, This is in addition to cultural problems. Accordingly, we have tried in this article to address the nature of urbanization, its factors and causes, and from there exposure to the stages of urbanization in Algeria, the negative and positive repercussions resulting from it, and the problems resulting from urbanization and rapid and increasing urban growth, Finally, we came to the conclusion that Algeria is still planning government strategies and policies with a view to pursuing urban growth, especially in major cities.

Keywords: urbanization; urban growth; City ; Algerian society; Algeria.

1 تمهيد :

طرح الاهتمام بأشكال الحياة الإنسانية من طرف علماء الأنثروبولوجيا والمتخصصين في العمران قدرا من الدراسة والتي وصفت بالمتأخرة فالمدينة في نظر العلماء و الفلاسفة ، "لا تمثل شكلا جديدا لتنظيم الاقتصادي، وبيئة فيزيقية مختلفة، ولكن تمثل أيضا نظاماً اجتماعيا جديداً في كفاءاته قديما في أشكاله يؤثر هذا الأخير تأثيرا شديدا على سلوك الإنسان وتفكيره، فلقد أدى التحضر إلى ظهور الحضرية كأسلوب في الحياة، ذلك أن حجم الإنسان وكثافتهم وتباينهم من الأمور التي تؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية وكثافتها وتواترها، وبالتالي تؤثر على التنشئة الاجتماعية والطبيعة الإنسانية ذاتها، وتمثل المدينة نمط من أنماط التداخل الثقافي، الذي ترك آثارا بالغة على البناء الاجتماعي والعمليات والنظم الاجتماعية.

ليس من الشك أن أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كان انقلابا كبيرا في تاريخ اوربا خاصة والانسانية عامة، فقد انقلبت من عصر الجمود الى عصر الحركة والفوضى وذلك عن طريق الثورة الصناعية التي أدخلت تغيرات جذرية في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. فظهرت قوى اجتماعية جديدة وتغيرت البنية الطبقيّة للمجتمع كما ظهرت اساليب انتاج وعلاقات جديدة تطورت مع عمليات التحضر. بالإضافة الى ظهور ثقافات جديدة ومتطورة الى اصبحت المدن الاوربية أكثر تقدماً وتحضراً. تتسم بثقافة حضرية عالية سواء منها المادية والمعنوية فالأولى تمثلت في اكتساب واستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة من نظم للاتصال والمواصلات وانظمة تسييرية متطورة جداً، أما المعنوية فيظهر ذلك في التنظيم المحكم للبناء والنظام الاجتماعي والحضري وثقافة الافراد وكيفية تعاملهم مع القوانين التسييرية للمدينة، فضلاً عن مستوى وعيهم ورفقي افكارهم وذهنياتهم بالرغم من طغيان القيم الفردانية والمصلحية.

وفي نفس السياق شهدت المدن العربية بعمامة والجزائرية بخاصة تحولات عميقة جاءت من خلال التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال السيرة التاريخية للمجتمع الجزائري الى أن وصلت المدن الجزائرية الى درجة محدد من التحضر واكتسبت اساليب الحياة الحضريّة. الا أن التحضر في الجزائر لم يكتمل نموه بعد فهو لا يزال في طور الاكتمال والتشكل، هذا لان اغلب ان لم نقل كل المدن الجزائرية تشهد تطورات ملحوظة ولكن تبقى هناك مشكلات ومساائل تحول دون تقدمها، ومن بين تلك الأمور نجد تعدد الثقافات في المجتمع الحضري، بحيث لا نرى بأن هناك مدينة ذات مستوى تحضر عالي، ومدينة ذات مستوى تحضر متدني جدا ومع سيورة التحضر في المدن في العالم المتقدم والنامي والمتخلف تظهر لا محالة آثاراً في شتى مجالات الحياة وهي آثار ايجابية وسلبية على السواء. وبناءاً على ما سبق نطرح التساؤلية التالية :

- ما واقع التحضر في الجزائر ؟.

وقد تفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية نوردتها فيما يلي :

- فيما تتمثل عوامل التحضر في الجزائر ؟

- ما هي الإلنعكاسات الإيجابية والسلبية الناجمة عن التحضر في الجزائر ؟

- ما هي المشكلات المنجرة عن التحضر في الجزائر ؟

- ما هي آثار النمو الحضري والتحضر على المدن في الجزائر ؟.

I. ماهية التحضر:

1- المظاهر التاريخية للتحضر:

تعود أولى مظاهر التحضر في العالم إلى أكثر من ستة آلاف عام، وقد ظهرت في منطقة المشرق العربي، ففي الألف الرابعة قبل الميلاد برزت مصر و بلاد الشام، وما بين النهرين حضارة مزدهرة. وكان ظهورها مرتبطا بتقدم مجموعة المعارف الإنسانية والأساليب الفنية المستخدمة في تلبية الحاجات. كاستخدام المعادن واختراع الشراع واستعمال العجلة في النقل، و صنع الفخار واختراع المحراث واستخدام الحيوان في الجر، وقد ظهر ذلك جليا في مناطق السهول الفيضية بوادي النيل الأدنى. (أبوعيانة، 1978، ص 162)

وبعد الفتح العربي الإسلامي وانتشار الإسلام ازدادت حركة التحضر، إذ استفاد المسلمون من تجارب الآخرين وأخذوا يطورون المدن والقلاع والحصون، ويعززون المواقع العسكرية للجيوش، وكانت تنمو إلى جانب ذلك عوامل الاستقرار المرتبطة بتوفير وسائل العيش من إنتاج زراعي وصناعي وتجاري، وقد اتسعت مدن كثيرة بسرعة كبيرة. ونشأت مدن حديثة كمدن النجف و كربلاء في العراق وفاس والرباط في المغرب وأصبحت مكة تستحوذ على مشاعر المسلمين قاطبة. كذلك نمت مدن عسكرية كثيرة مثل البصرة و الكوفة والفسطاط و القيروان وغيرها. (القطب، 1977، ص 112)

أما في الغرب فقد أخذت المدن بالتزايد الفعلي، إذ برزت مظاهر التحضر منذ الألف الأولى قبل الميلاد، ففي غضون القرنين 7 و 8 قبل الميلاد أخذت تنتشر ظاهرة (المدينة_ الدولة). وتعد المدن اليونانية أوضح نموذج لذلك. فأخذت بالتوسع كما كان الحال في مدينة (سيراكيوز). والتي تعد واحدة من المستعمرات في ايطالية وصقلية خلال الفترة اليونانية المبكرة (750. 700) قبل الميلاد. (United Nations, 1970.p 256) واستطاعت دولة المدينة اليونانية. أن تمد نفوذها على امتداد البحر المتوسط، وفي سنة 500 قبل الميلاد كانت الحياة الحضرية ظاهرة سائدة في ساحل المحيط الأطلسي، من اسبانية غربا حتى سهول "الغانج" في الهند شرقا.

2- تعريف التحضر:

يقصد بمفهوم التحضر (urbanisation) انتقال مكان الإقامة من الريف إلى المدينة و الاستقرار فيها وما يترتب على ذلك من تغير في خصائص السكان الريفيين على مستوى عاداتهم الاجتماعية و تقاليدهم وبذلك ينطوي مفهوم التحضر على أبعاد اقتصادية و اجتماعية وثقافية ترافق عملية الانتقال أو تليها بعد حين.

يشير التحضر إلى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، مما يؤثر في التركيب الاقتصادي للسكان إذ ينخفض عدد السكان الريفيين و يزداد عدد السكان الحضريين، وبالتالي يقل عدد الذين يشتغلون بالمهن الزراعية، كما أن التحضر شئ أكثر من انتقال الناس من الريف إلى المدينة، ومن العمل المرتبط بالأرض إلى أنماط الأعمال و المهن الحضرية لأن مجرد انتقال الإنسان من الريف إلى المدينة لا يجعله متحضرا، إذ يتضمن التحضر تغيرات أساسية في تفكير وسلوك الناس وقيمهم الاجتماعية، كما يتضمن تغيرات في الاتجاهات نحو العمل. (بدوي، 1982، ص 436)

وردت تعريفات كثيرة لعملية التحضر ولمفهوم الحضر، فقد عرفه: قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة بأنه: نمو السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية. (United nation, 1958, P.18.)

وعرفه Davis (ديفز) بأن نسبة السكان الذين يستوطنون المراكز الحضرية.

أما (سعد الدين إبراهيم) فيرى التحضر أنه عملية حركات وإعادة توزيع السكان من الريف إلى المراكز الحضرية والمستوطنات البشرية التي تتصف بتركيز كبير للسكان في منطقة معمورة حضريا و يعملون في حرف ليست زراعية. (Saad E.M.)

يطلق التحضر على تلك العملية من النمو الحضري السريع التي يمكن مشاهدتها في مظهرها الكمي البحت، وبغض النظر عما إذا كانت هذه العملية تنبثق من عناصر النمو السكاني الطبيعي أو الهجرة الداخلية. والتحضر بصفة عامة شرط أساسي في عملية التحديث ويرتبط بالتحول من النظم الاقتصادية الريفية إلى النظم الاقتصادية الصناعية وكذلك بالانتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة العصرية.

وهو عملية من عمليات التغير الاجتماعي، تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة، وإقامتهم بمجتمعها المحلي أي إعادة توزيع سكان الريف على المدن. (عبود، 2005، ص.ص 31-32)

ويحدد محمد كيلاي مفهوم التحضر من خلال النقاط التالية:

- حجم السكان في رقعة معينة، هو المؤشر الناجح للتمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، لذلك يعرف التحضر، بأنه تركز للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية بأحجام وأشكال مختلفة.
- التحضر هو مستوى العلوم والفنون، ودرجة التقدم التكنولوجي وأشكال التصنيع السائد.
- هو الأنماط والروابط الاجتماعية، وأشكال التفاعلات الإنسانية والبيئية مع بعضهم البعض.
- التحضر يعني: التمييز بين نمط الحياة البسيطة والمعقدة، أي انه انتشار القيم، والسلوك، والتنظيمات الحضرية في مجال جغرافي معين، وإضافة إلى ما سبق يعرف التحضر بأنه عملية تركز سكاني يتم بوسيلتين: (مشاري، 2007، ص 28)
- زيادة عدد أماكن التجمعات السكانية.
- نمو حجم التجمعات السكانية.

أما بخصوص التحضر بالمعنى السكاني (الديمقراطي): هو انتقال السكان من الأرياف إلى المدن.

وبالمعنى الاجتماعي: اكتساب عادات وتقاليد اجتماعية جديدة تظهر في السلوك و الممارسات اليومية كاختيار الفرد لشروط السكن الذي يقيم فيه، ونماذج الألبسة التي يريدها، وحتى المهن التي يمارسها.

وبالمعنى الثقافي: يعني اكتساب الفرد مجموعة من القيم و المعايير التي يلجأ إليها في الحكم على أنماط السلوك والأشياء المحيطة به.

أما التحضر بوصفه عملية اجتماعية سكانية، فيقصد به اتساع المدن على حساب الأرياف المحيطة بها، فنمو الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية للمدينة، يجعلها قادرة على استيعاب أعداد إضافية من السكان، ومن قوة عمل إضافية، فتتسع دائرتها وتنمو وظائفها الاقتصادية و الاجتماعية من جديد و تنمو قدراتها على الاستيعاب. (Hall. 1972.)

3- تعريف المدينة والحياة الحضرية:

لم يلتفت الباحثون على تعريف محدد للمدينة وإن كانت المدينة كمظهر عمراني مألوف يمكن تمييزها عن القرية بوضوح سواء في شكلها المورفولوجي الخارجي أو في وظائفها أو حتى نموها وتطورها التاريخي ومع ذلك فليس هناك قاعدة محددة يمكن بواسطتها تعريف المدينة، وإن كانت هناك آراء كثيرة قد قيلت في هذا الصدد وقد أعتمد في ذلك على ظواهر وقواعد مختلفة وفيما يلي نحاول ضبط مجموعة من التعاريف اعتمدت فيها أساسيات مختلفة .

إن المدينة خلاصة تاريخ الحياة الحضرية ، فهي الكائن الحي كما عرفها (لوكوريزيه)، فهي الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد، والفن والعمارة، والصلاات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه ، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف. (التيجاني، 2000، ص 64)

3-1- التعريف العددي أو الظاهرة الإحصائية:

اعتمد الإحصائيون رقم معيناً لسكان إذا توفر في مكان ما أصبح مدينة وإذا لم يتوفر فهو قرية، إلا أنه هناك اختلاف في المقياس من مكان إلى آخر فالأمريكيون مثلاً أخذوا سكان المدينة لا يقل عددهم عن 2500 نسمة في حين أخذت معظم الدول الأوروبية بالإضافة إلى تركيا التعريف العددي الذي وضعته فرنسا في عام 1846 و أعترفت المكتب الدولي للإحصاء في عام 1987 وبمقتضاه وضع الحد الأدنى لأي مركز حضري بـ 2000 نسمة غير أن هذه الأرقام لم تكتسب صفة العالمية كما أنه من الصعب أخذ أرقام كمعيار أساسي للتعريف لأنه معيار متغير حسب المكان والزمان. (أبو عيانة، 1998، ص 88)

3-2- التعريف الإداري:

كثيراً ما تعرف المدينة في دول غرب أوروبا تعريفاً قانونياً بمعنى أن المحلة العمرانية التي تمنح من قبل السلطة الحاكمة مرسوماً يعلن فيها أنها مركز حضري هي التي تصبح مدينة، كما تعرف المدينة أيضاً بأنها مركز البلدية أي نعتد هنا في تعريف المدن علي أن تنفرد بتركز الإدارة فيها وأن تكون مركز للحكم. فالتعريف الإداري يتغاضى عن حقيقة أن بعض المدن الشرقية لم تمنح في أي من الأوقات أي مرسوم لإنشائها كما أنه لا يوجد في فرنسا اختلاف إداري ذو معنى. لأن كل قرية فرنسية لها سلطتها التي تشبه تماماً من حيث الأهمية السلطة الموجودة في المدينة. (أبو عيانة، 1998، ص 88)

3-3- التعريف التاريخي:

المدينة ظاهرة تاريخية لذلك يجب أن نرجع إلى التاريخ لكي نخلصنا من استبداد الأرقام، فكثير من المدن اعتبرها التاريخ مدناً علي الرغم من صغر حجمها وانكماش رقعتها في الوقت الحاضر كمدينة (شستر) في إنجلترا، ومدينة رشيد في مصر.

يركز هذا التعريف علي العلاقات القوية بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، ومن هنا فإن البيئة من صنع الإنسان، وإدخال المكان وبعبارة أخرى فالمدينة تمثل وحدة مكانية منضمة بقوانينها الخاصة وإدخال عامل المكان في تعريف المدينة مضمون له أهمية كبرى إذ يمكن المرء من التعرف على الأقسام الوظيفية في المدينة، فيميز مناطق الإسكان القديمة ومناطق صناعية وتجارية وغيرها من الأقسام الوظيفية التي تدخل في تركيب المدينة ونظراً لكون هذه الأقسام متصلة ببعضها فتكون جميعها نظاماً خاصاً للمدينة، ففي رأي (بورجس) أن المدينة الغربية تتكون من نطاقات مركزة ومن ثم فيجب أن يصيبه الأيكولوجي اهتمامه علي اكتشاف العلاقات بين هذه الأقسام والأنماط وأن يحاول إيجاد القوانين التي تتحكم في هذه الأنماط.

3-4- التعريف الجمالي:

المدينة عبارة عن مظهر إنساني إذ تعتبر قمة التطور لما وصله إليه العقلية الإنسانية واهم ما حققه الإنسان في مجال توجيه الأرض ولهذا فإن تأثير المظهر الخارجي للمدينة علي الإنسان لا بد أن يأخذ في الاعتبار عند تعريف المراكز الحضرية، فالمدينة يمكن التعرف عليها في مظهرها العام وشكلها الهندسي والمباني العامة وهذا مع ملاحظة أن وضيفة المدينة تترك أثراً دائماً علي شكل المدينة وجوانبه خطتها ومن ثم فالمدينة التاريخية يمكن التعرف عليها من خلال آثارها التذكارية الباقية كالقلاع والحصون.

والمدينة الصناعية يمكن تمييزها من مصانعها ومدانها في حين تتصف المدينة التجارية بمؤسساتها التجارية الكبيرة ومستودعاتها الضخمة وواجهات محلاتها الزجاجية الأنيقة بصفة عامة، وذلك من وجهة نظر الجغرافيا فإن المظهر الحضري معيار هام في تعريف المدينة.

3-5- التعريف الاجتماعي:

يلتمس رجال الاجتماع تعريفاً للمدينة من وجهة نظر مختلفة تماماً عن وجهات النظر السابقة إذ ينظرون ألي المدينة علي أنها (عقل وجسم وعادات وتقاليد) وهنا ينصب الاهتمام علي طريقة الحياة التي تميز المجموعات البشرية في المدينة والتي تختلف من حيث طريقة

حياتها عن المجموعات التي يعيش خارج نطاق حدودها. المدينة ظاهرة إجتماعية، وهي ليست مجرد تجمعات من الناس برأي روبرت بارك مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد: (أبو عيانة، 1998، ص 89)

ويبدو هذا الاتجاه واضحا في المقال الذي نشره (لويس ريث) في المجلة الأمريكية للاجتماع سنة 1938 تحت عنوان (الحضرية كطريقة للعيش) وفي هذا المقال قد أدخل في اعتبار حجم وكثافة المدينة حيث وصف المدينة بمحلة عمرانية دائمة من أفراد مختلفة اجتماعيا، كبيرة الحجم نسبيا وإذا ما حاولنا أن نختصر هذا التعريف نستطيع أن نقول ان الاختلافات الاجتماعية هي أساس المدينة في نظر رجال الاجتماع إذ أن الكثافة السكانية لها تأثير واضح على وجود الاختلاف بين طريقة حياة السكان في نفس الوقت علي تشجيع وظهور أفكار تكنولوجية جديدة فمع النظام الحضري تنحطم النظم الاجتماعية القديمة لتحل محلها نظاما جديدة، إذ تقل الرابطة الأسرية بين أفراد المدينة: (أبو عيانة، 1998، ص 90).

4- التصورات المعرفية في دراسة التحضر:

الدارس لموضوع التحضر يلاحظ الاهتمام الذي أولته العديد من التخصصات العلمية للعملية التحضر فكل تخصص يكشف عن وجهة نظر مختلفة ومتميزة للدراسة الموضوع، وحتى نستطيع الإلمام بالأبعاد العلمية ، لابد من التعرض إلى أهم المداخل وهي : التصور الديموغرافي، التصور البيولوجي، التصور الاقتصادي، التصور الاجتماعي .

4-1- التصور الديموغرافي :

يمكن فهم هذا التصور في ضوء النمو السريع الذي شهدته المدن بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرجع "كينجزي ديفيز k.davis" تفسيره لهذا النمو إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

- النمو السكاني الحضري الناتج عن التقسيمات الإدارية المستحدثة حيث شكلت العديد من المدن التي كانت أصلا عبارة عن مجموعة من القرى.

- الزيادة الطبيعية للسكان وهذا بفضل التطور الحاصل في الجانب الصحي وغيره.

- الحركة السكانية إلى المناطق الحضرية خاصة من الأرياف.

ويشير "ديفيز" في هذا الصدد إلى أن الهجرة تشكل العنصر الرئيسي في النمو الحضري لدول العالم الثالث (أبو عياش، والقطب، 1980، ص 125).

وفي تحليلها لعملية التحضر ركزت "هوب تيسدال h. tisdal" على عنصرين أساسيين هما : تعدد نقاط التركيز من ناحية ، وزيادة حجم المراكز الحضرية من ناحية أخرى ، وتشير إلى أن تزايد السكان المقيمون في مناطق حضرية يعتبر مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عملية التحضر والنمو الحضري. (السيد، 1985، ص 125)

وبهذا المعنى لا توافق على تصور الحضرية كعملية لانتشار الخصائص الحضرية خارج حدود المدن ، لان هذا يجعل المدينة على حد تعبيرها سببا للتحضر بدلا من اعتبارها نتيجة لها. (السيد، 1985، ص 130)

إن اعتماد هذا التصور كما يرى "ريمون لدرى r.ledrut" على ثنائية الحجم والكثافة يبعده على التصور السيسولوجي للمفهوم ، لأنهما لا يصوران الواقع الحضري فمهما كانت أهميتها فالمدينة ليست إلا تجمعا سكانيا كغيرها من التجمعات الأخرى (Raymond,1979,p8) كما نلاحظ أن هذا التصور يغفل تفسير التحضر في ضوء العوامل الاجتماعية من ثقافة ومعايير وقيم وادوار ومكونات وغيرها .

4-2- التصور الايكولوجي :

يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على عامل السكان والمكان معاً كقاعدة يمكن أن تقاس بها درجة التحضر وهذا ما يوضح مدى وضوح سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية واستغلالها واستخدامها للرفاهية ، بكل ما تتضمنه هذه السيطرة من تعديل أو تغيير أو تمايز استخدام الأرض أو استثمار الموارد البيئية أو غير ذلك .

فالتفاعل بين المكونات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية هو الذي يحدد نوعية العلاقة بين الإنسان والبيئة في المركز الحضري ومن ثم يتخذ حيالها موقف أو أكثر يمكنه من العيش خلاله والتعامل مع عناصره.

إن درجة التحضر حسب هذا التصور تتناسب طردياً مع طبيعة نظام العمل وتقسيمه بالمجتمع الحضري أي كلما ازدادت درجة تقسيم العمل الاجتماعي نتيجة سيادة النظام الصناعي ارتفعت درجة التحضر به. كما أن هذه الدرجة تتناسب أيضاً طردياً مع التطور التكنولوجي السائد. ولا يتوقف النشاط الحضري وينحصر داخل حدود المدينة فقط بل يؤثر في المناطق الأخرى بدرجات متفاوتة حسب البعد المكاني عن المدينة (الكردى، 1986، ص 84)

ويشير "روبرت بارك" إلى أن المدينة تعد ظاهرة طبيعية وأنها تنقسم إلى مناطق صناعية، وتجارية وسكنية وأن السكان الذين يتماثلون في خصائصهم الاجتماعية والثقافية يميلون إلى التجمع في مناطق معينة من المدينة.

إن العيش في إطار بيئة مكانية محددة رغم وجود عوامل اجتماعية تؤثر في هذه البيئة، إلا أن هذه تبدو وكأنها طبيعية، حيث أن الأفراد يعتمدون عليها، بينما هي تمارس عليهم تأثيراً كبيراً، وعلى الأخص فيما يتعلق بمعتقداتهم. ومن بين عناصر الحياة الحضرية يمكن الإشارة إلى عنصر السكن فهو يتخذ شكلاً طبيعياً إلى حد كبير و يؤثر على السلوك والاتجاهات ويتأثر كذلك بأسلوب حياة الناس. (الحسين، 1981، ص 125)

ومن الممكن دراسة العلاقات الايكولوجية من وجهتين كما يرى "حسن الساعاتي"، أولهما: دراسة وصفية للحياة الاجتماعية وتصويرها كما هي في وقت معين، أي أن الدراسة تنحصر في تبيان الحياة الاجتماعية كما تجري في الأماكن أو المناطق المختلفة في المدينة أو الإقليم أو المجتمع ككل. ثانيهما: دراسة دينامية تتبعية تتعلق بالحياة الاجتماعية في تغيرها ما بين حقبة أو فترة زمنية. (الساعاتي، 1980، ص 284)

4-3- التصور الاقتصادي:

أبرزت الدراسات العديدة في تحليلها لعملية التحضر اتجاهين أساسيين يتأثران بالتنمية الاقتصادية ، وهذا في إطار تجربة الدول الرأسمالية، وهما : (أبو عياش، والقطب، 1980، ص 126).

- **الاتجاه الأول :** يشير إلى أن التغيرات التي طرأت في البناء الوظيفي تؤكد على أنه تم انتقال أعداد ضخمة من القوى العاملة من العمل في الزراعة والفلاحة إلى العمل في الصناعات والخدمات المتنوعة .

- **الاتجاه الثاني :** يفسر اتساع عملية التحضر من خلال الحركة السكانية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .

وحسب هذا التصور فإن التحضر ارتبط بنمو الحضري وبحركة انتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق وهو الاتجاه الغالب في معظم الدراسات الحضرية الغربية والأمريكية والتي أكدت في معظمها على الارتباط بين عمليتي التصنيع والتحضر (السيد، 1985، ص. 126 . 127)

ويلاحظ أن هذا التصور يجعل من الصناعة والتجارة والخدمات كأساس في تحديد نمط التحضر بالمدينة، دون الإشارة إلى الانعكاسات التي يحدثها الهيكل الاقتصادي على التغيرات الاجتماعية والثقافية.

4-4- التصور الثقافي:

ينظر من خلال هذا التصور إلى عملية التحضر على أنها انتقالا وتطورا للمجتمع ل يتميز في النهاية بانقسامية الأدوار، وسيطرة العلاقات السطحية الثانوية من خلال الروابط المتخصصة، وتعدد الانتماءات وبمعنى آخر يقصد بالتحضر الانتقال إلى نموذج أكثر رشادة وعقلانية للفعل الاجتماعي و التفاعل (السيد، 1985، ص 130)

وبلورت هذه الفكرة عند "روبرت ردفيلد" و "لؤيس ويرت" و عند أصحاب مدرسة شيكاغو بصفة عامة حيث تمثل عملية التحضر تحولاً من قطب ريفي إلى آخر حضري بخصائص مغايرة و يعتبر البناء الاجتماعي من الركائز المهمة التي اعتمد عليها علماء الاجتماع في تحليلهم لعملية التحضر، فهم ينظرون إلى المدينة باعتبارها كيان اجتماعي بالدرجة الأولى تتشكل من عناصر اجتماعية مثل الأدوار الاجتماعية للسكان، والعلاقة السائدة فيما بينهم، و المؤسسات التي يتعاملون معها، ونسق القيم الذي يرتبطون به، ومن ثم يتضح بأن الجانب المادي والمعنوي للثقافة يمكننا من فهم أنماط التفكير والسلوك السائدة، ويعكس الصورة الحقيقية للأوضاع الاجتماعية للمدينة.

وبهذا يتضح دور المدينة حسب هذا التصور في توليد و نشر التغيرات الاجتماعية باعتبارها مركزاً و نقطة انتشار للأفكار والتكنولوجيا التي تؤثر في تغيير الأوضاع التقليدية السائدة في مجتمع المدينة أو المجتمعات الريفية المحيطة بها، كما أن المدينة تعتبر نظاماً اجتماعياً خاصاً و مميزاً يؤثر في تشكيل الشخصية المميزة للأشخاص القاطنين بها، وخاصة عندما يتكيف الريفيون و يكتسبون أنماط الحياة الحضرية.

ويعد "أوسكار لويس" من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغيير الثقافي و تعرض له الوافد الجديد إلى المركز الحضري وعملية التكيف الاجتماعي التي يحاول تحقيقها مع إطار ثقافي مغاير، كما عالج أسلوب الحياة الذي يختاره في بعض الأحيان أو يضطره في غالبية الأحيان للمعيشة بالنمط الحضري. (الكردي، 1986، ص 70)

5- أسباب التحضر ونمو المدن:

ترتكز المدن في تحضرها ونموها على مجموعة من العوامل والأسباب أهمها:

5-1- العامل التاريخي :

ويتلخص في الإرث القادم من الاستعمار، بأن الاستعمار جعل من هذه المدن مراكز أو عواصم تسيطر على معظم النشاط البشري فيما عرف بالهيمنة الحضرية (Urbain Primacy).

5-2- العامل الجغرافي : ويتلخص في:

أ. سهولة التنقل بين الريف والحضر.

ب. الاقتراب من الأعمال.

5-3- العامل الاقتصادي : ويتلخص في:

حيث يتوفر في "Agglomerative economics"

أ- الاقتصاديات المتجمعة المدينة البنية التحتية وفرص العمل والمشاريع والوظائف والخدمات الحكومية

والوسائل الترفيهية والمؤسسات المالية والتعليمية وغيرها.

- مختلف النشاطات الاقتصادية في البلد.

- الكفاءات التعليمية والخبرات ومدى توفرها في الدولة.

5-4- العامل السياسي:

ويتلخص في الهدوء والاستقرار السياسي والأمن الحضري.

5-5- العامل الإداري: ويتلخص في:

- القرار السياسي أو الإداري.

- سياسة الدولة وكيفية توجيهه "على سبيل المثال كيف جعلت السلطة الفلسطينية من مدينة رام الله مركز للمؤسسات الحكومية وأدت إلى استقطاب للخدمات والاستثمارات".

6- العوامل المؤثرة في التحضر:

ابتداءً نود الإشارة إلى أن (التحضر) وصف وليس قيمة، فالتحضر بنفسه لا يحمل كل الخير، بل يمكن أن تكون الشعوب المتحضرة وبالأعلى البشرية، حين يصير التحضر وسيلة استعمار واستعباد ونهب لثروات الشعوب، وتقييد حريتها.. كما علمتنا الأيام أن المتحضرين هم من أشعلوا الحروب، وخاضوا بالدماء حتى (الركب)، ومازالوا يتلاعبون بشعوب العالم الفقيرة، يهبطون بثرواتها وسلعها إلى أسفل سافلين، ويفرعون بضائعهم يوميًا، حتى استحوز 20% من سكان العالم على 80% من ثرواته، ومازال النهب والسلب على قدم وساق، حتى ازداد الأغنياء غنى، كما ازداد الفقراء فقرًا. وديون العالم الثالث خير شاهد، فهي اليوم عاجزة حتى عن دفع الفوائد.

لذا فإن التحضر وصف وليس قيمة. وقد حاولت جمع العناصر المؤثرة في التحضر، فجمعت أكثر من عشرة عناصر مثل: عامل الجنس (العرق)، العامل الاقتصادي، العامل الجغرافي، عامل العقيدة، عامل المعرفة، الفتوحات العسكرية، الفرد البطل أم المجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية، عامل الثقافة والفكر، الرغبة في التحضر، البيئة الطبيعية للتحضر. وسوف أستعرض هذه العوامل، بما يسمح به البحث من الاختصار والإطالة والمناقشة، ثم أتحول بعد ذلك إلى حركة التحضر ومساراتها.

لعل من المفيد أن نشير لوجود مدرستين في تفسير التاريخ، وضبط حركة التحضر: مدرسة تريد مزيدًا من العوامل مترادفة متعاونة يكمل بعضها بعضًا، ومدرسة تكتفي بعامل أساس واحد، لتفسر به التاريخ وتضبط به مسار الحضارة ولكن أتباع هذه المدرسة، لم يتفقوا على عامل واحد، بل كل اختار عاملاً وجعله قطب رحاه.

6-1- عامل الجنس (العرق):

"لا يجادل أحد أن البشرية تتكون من أجناس مختلفة، يتميز بعضهم عن بعض، وأنها خاضت حروبًا وصراعات ضد بعضها، كما حارب أبناء الجنس، بل أبناء الأمة بعضهم بعضًا. فهم يتفاوتون في الرضى والإبداع، في الفكر والقناعات، وكل جنس واثته فرصة أقام حضارة تناسبه، وتناسب عصره. وقد شاع في القرنين السابع عشر والثامن عشر فكرة اختلاف الأجناس، وأن بعضها أرقى وأفضل من بعض، لكن الذي يصعب قبوله أن يناهض شعب بأنه المؤهل الوحيد لبناء حضارة، وأن شعبًا آخر لا يستطيع ذلك، ولو واثته كل الفرص" (حسنه، 2012، محرك البحث جوجل). لقد كتب الفرنسي (جوبينو) المتوفى عام (1882م) رسالة حول عدم تساوي (الأجناس) وأن الآريين وحدهم بناء الحضارة والمحافظون عليها (وهو ما كانت النازية والفاشية تبشر به ليل نهار). أما (كريستيان لامس) فيرى أن الآريين يتفوقون على الساميين في عقولهم وخواصهم. أما (جوزيف آرثر، وهوستن) فيرون أن بعض الشعوب من الأجناس (الراقية) تتقدم، على حين تظل أجناس أخرى محكومة اجتماعيًا وثقافيًا بميراثها العنصري.

6-2- العامل الجغرافي:

الإنسان قديماً كان يسكن ويعيش قريباً من الماء، ليتزود منه ويسقي حيواناته وزرعها، أما اليوم فلهذه آلات تدفع بالماء بعيداً ويبدو أن الواقع القديم حمل البعض من مفسري التاريخ، ومن الراصدين للتحضر للربط بين التحضر والموقع الجغرافي، فجعل الحضارات القديمة قامت في أحواض الأنهر، فجاء من يعتبر العامل الجغرافي ذا أثر بالغ في التحضر، ومن هنا راح يدرس الأرض وتضاريسها، والموارد وحجمها. ثم عرج البعض على المناخ، ليصل في النهاية إلى أن هذه العوامل تشق لأصحابها طريق التحضر، وسبل التمدن، وهي تفرض على أهل القطر السير في مقدمة القافلة أو مؤخرتها، وبفضل هذا العامل اختلفت الحضارات. لقد ركزوا على العامل الجغرافي لكنهم عادوا فاختلفوا، فمنهم من قدم المناخ، فجعله العامل الأول، ومنهم من قدم الأرض وجدبها وخصبها، ليأتي من يتعلق بالطرق والمسالك ولا يمكن إنكار أثر العامل الجغرافي في تكوين وتكوين الحضارة، لكن العيب الكبير يتمثل هنا بتجاهل الإنسان، وهو صانع الحضارة فالحضارة أولاً جهد بشري، يستخدم فيه الإنسان المواد المتوفرة، لذا لم تقم الحضارة في جميع أحواض الأنهر، بل في بعضها دون بعض كذلك نجد بلاداً كثيرة الأمطار، غنية الموارد، الشمس مشرقة فيها طوال العام، ومع ذلك مازالت تنتظر دورها في الحضارة، والذي قد يطول قروناً.

6-3- العامل الاقتصادي:

يعتقد الماركسيون أن العامل الاقتصادي، هو المؤثر والموجه للأحداث، ومنها التحضر، فكل العلاقات الاجتماعية والتشريعات والنظم والدين، كلها تتأثر بالعامل الاقتصادي، نشوءاً وتطوراً، وهو الباعث لكل مكونات المجتمع، الفكرية والمادية، وكل عامل آخر فهو ثانوي. فالعلاقات الاقتصادية التي تتمثل بها أساليب الإنتاج هي الأساس، وكل تغير في أشكال الحضارة فهو عائد في أصله إلى تبدل في وسائل الإنتاج، وليس لشيء آخر" (حسنه، 2012، محرك البحث جوجل).

وقد كتب (ماركس) رسالة إلى (ف. أنتكوف) عام 1846م تصور خلاصة فكره، وما توصل إليه بشأن الإنسان وحرية واختياره، لقوى الإنتاج فقال: (... ما المجتمع أياً كان شكله فإنه وليد النشاط المتبادل الذي يقوم به الناس. إن وسائل الإنتاج هي العامل المؤثر، وإليها تحديداً تعود كافة التغيرات من اجتماعية وسياسية وتشريعية وفكرية. وفيها ينبغي البحث لا في أدمغة البشر، ولا في تحسن إدراك الإنسان للحق الأزلي والعدل، بل في (أساليب الإنتاج) والتبادل، يجب أن يبحث عنها في اقتصاديات كل عصر، لا في فلسفته). ومن خلال هذا يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إن المجتمع البشري، يرسم وجهته ويشكله النشاط الاقتصادي.
- ليس للإنسان حرية اختيار شكل مجتمعه، بل ذلك متروك لقوى الإنتاج، فهي وحدها تستطيع ذلك.
- كافة الأنظمة الاجتماعية، ومنها الدين، ونظام الأسرة، ونظام الطبقات، والنظام المدني والسياسي، كلها لا يختارها الإنسان وإنما تصوغها (قوى الإنتاج).
- قوى الإنتاج إله جديد جبار.
- قوى الإنتاج لا يختارها الإنسان بنفسه، لأنه لا يملك ذلك، إذ هي ثمرة نشاط سابق. لكنه نشاط إنساني.
- ونظراً لكون النشاط الاقتصادي الهام في المجتمع المعاصر هو النشاط الصناعي، فإن سياسات التحضر تعتمد على سياسة توجيه التوطين الصناعي، بهدف توجيه حركة السكان من أجل تعمير جهات معينة من الوطن وتخفيف الضغط العمراني على جهات أخرى والحصول في النهاية على الخريطة العمرانية الحضرية المرغوبة للبلاد". (بومخلوف، 2001، ص 60)

6-4- العوامل الاجتماعية غير الاقتصادية:

"إذا جرى التركيز على العامل الاقتصادي - كما فعلت الماركسية- فهناك من يرى أن العوامل الاجتماعية -غير الاقتصادية- هي الأجدر بالعناية في فهم التاريخ ومعرفة خط سير التحضر.. وهؤلاء اختلفوا، فمنهم من جعل النزعة الإنسانية في إثبات الذات والسيطرة هي الأصل، معتبراً (تنازع البقاء) هو المحرك للتاريخ، والصانع لأحداثه" (حسنة، 2012، محرك البحث قوقل)، مرتكزاً إلى آراء (دارون) بهذا الخصوص. ثم قام فريق ليعكس الأمر، ويركز على توجه البشر للتعاون، خصوصاً وأن المواصلات والاتصالات، تجاوزت البعد المكاني، بينما كان العالم قديماً يبدو كجزر في محيط كبير، يحيط بها الماء من كل مكان، ويفصلها عن غيرها.

6-5- عامل العقيدة:

إذا أمكن إقناع إنسان بعقيدة ما، فإنه سينزل عند متطلباتها، دون معارضة قوية، من هنا يعتبر (البعض) عامل العقيدة مهماً وفعالاً في التحضر، لأن الإنسان يتأثر تأثيراً كبيراً بدينه ومعتقداته. وحين فاجر أهل قريش بخدماهم للحجاج، رد الله عليهم ذلك بأنه أمر لا يمكن مقارنته بصحة وسلامة الاعتقاد، فقال تعالى: ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام، كمن آمن بالله واليوم الآخر، وجاهد في سبيل الله، لا يستوون عند الله، والله لا يهدي القوم الظالمين، الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم...﴾ (التوبة: 19-20).

فتغير عقيدة الإنسان يعقبه تغير تام في نظرته للحياة وسلوكه كذلك، من هنا لا يجادل أحد في عامل العقيدة، وأمتنا العربية خير دليل، فقد انتقلت من الانقسام إلى الوحدة، ومن حرب (داحس والغبراء) إلى مصارعة أكبر إمبراطوريتين (الفارسية والبيزنطية) ولو بقيت على إيمانها بالأصنام لعاشت خارج التاريخ، كما تعيش أمم كثيرة.

وفي هذا الميدان وجدت الناقد البريطاني (كولن ولسن) يقول: إن الإنسان ليس كاملاً بدون دين، فإذا أريد للحياة أن تتقدم خطوات أسمى من (القرء)، ومن الإنسان العادي، وحتى من الفنان، فلن يكون ذلك إلا عن طريق تطوير قوة الفهم، وهذا الشوق لتركيز أعظم من الخيال يتمثل في (الشهية الدينية). إن الدين مقياس البطولة، ورمز حاجة الإنسان في الكفاح من أجل الفهم، وفشل الدين والحروب العالمية أمران متلازمان. ثم يصف (الدين) بأنه العمود الفقري للحضارة، معتبراً الحضارة السليمة، ما كانت تؤمن بالدين.

العقيدة أو الدين هو ما يميز الإنسان عن الحيوان، وكافة الحضارات والإمبراطوريات كان لها دين تعزز به، وتستمد التشريع منه وتاريخ الإنسان خير دليل. ولم يكن (الإلحاد) معتقداً رسمياً، إلا في العصر الحاضر. ونجد أن الفيلسوف البريطاني (برناردشو) يذهب بعيداً فيقول: (كنت أعرف دائماً أن (الحضارة) تحتاج إلى دين، كما أن حياتها أو موتها يتوقفان على ذلك).

6-6- عامل المعرفة:

لا يجادل أحد في قيمة العلم والمعرفة في تحضر الأمة، وخروجها من دائرة التخلف والسقوط. من هنا وجدنا من يعد هذا العامل كمحرك وموجه للحضارة -وقد تقدم- أن عمارة الأرض تقوم أساساً على العلم والمعرفة، بل على آخر ما توصلت إليه العلوم والمعارف ولكن (العلم والمعرفة) هما دوماً من نصيب القلة في الشعوب، أما الجمهور فاكتماله للعلم والمعرفة ومثلها الفلسفة، يقل كثيراً.

وهذه الهند والصين، وعدد شعوبها يصل إلى مليارين، أين نجد نصيب ذلك في شعبيهما؟ لا شك إنه في النخب القليلة جداً هذه واحدة. وأما الثانية، فقد وجدنا معرفة (نظرية)، لم تعرف طريقها للحياة، فالمسلمون عرفوا الدورة الدموية، ومثلها كروية الأرض وحركتها، وابن خلدون كشف الكثير من قواعد علم (ال عمران)، لكن لم يستفد أحد من ذلك.. ورجال الفلسفة وعلم الكلام كانوا يناقشون: هل تنقسم المادة إلى ما له نهاية، أم إلى ما لا نهاية له؟ ثم وقفوا عند ذلك ولم يتعدوه. قد يقول إنسان: هذا ما تسمح به ثقافة ذلك الزمان، لكني أجب أن المسلمين زمن (المأمون) مثلاً درسوا الفلك، كما درسوا محيط الأرض وحركتها، والغلاف الجوي وارتفاعه ووصلوا إلى نتائج محترمة، لكنهم في ميادين أخرى بقوا يدورون في دائرة الفكر النظري ولم يتجاوزوه.

وحين وصل الناس إلى أمريكا، رفض اليهود ذلك كلياً، بحجة أن المعارف عندهم ترفض وجود قارة جديدة. كما رفضت الكنيسة الكاثوليكية وجود الجراثيم، وغيرها كثير. إن العلوم والمعارف كانت دائماً من نصيب نخبة قليلة، لكنها اليوم تتسع دائرتها يوماً بعد يوم ولن يجادل أحد في قيمة هذا العامل في التحضر، والخروج من دائرة التخلف.

6-7- الفرد والمجتمع:

لا خلاف أن التحضر صناعة إنسانية، والسؤال من يصنع ذلك، الفرد المبدع أم المجتمع؟ قضية قديمة، فهناك من يعتقد أن الفرد المبدع، ومنهم القادة العظام هم الذين يصوغون التحضر، ويصنعون التاريخ، ويتكون بصماتهم عليه، وهناك من يرى أن المجتمع هو من يصنع ذلك كله، ولولا لما عرفت البشرية طريقها للتحضر.

الغرب يؤمن بالفرد وجهوده، لذا نراه يترجم لهؤلاء الكبار، كما يوصي بأن التحضر كان أولاً وأخيراً من صنع عبقريتهم، وقوة إبداعهم، ولولاهم لما عرفت البشرية التحضر، ولبقيت حيث هي. وهذا (أنشتاين) يقول بوضوح: (إن جميع الخيرات المادية والعقلية والأخلاقية -على مر العصور- كان مصدرها الأفراد الخلاقون ...). وربما كان (توماس كاريل) الأكثر حماساً، فهو يكرر دون ملل دور الأبطال، وعبادة البطولة. وهناك من يذهب في الاتجاه المعاكس، فيرى الفاعلية للجماهير، فهي صاحبة الأثر الأعظم في التحضر، وكذلك في التغيير. فالماركسية مثلاً، تنكر أي دور للفرد، وقد نقل عن (ماركس) أغرب تعريف للفرد إذ يقول: (الفرد مجموع علاقاته الاجتماعية) ويشرح ذلك فيقول: (ونضيف إلى هذا أن الفرد -تاريخياً- لا يعني نفسه أبداً إلا في إطار حضارة، أي في قلب جماعة).

من هذه المنطلقات رأينا الغرب يؤله الفرد، ويعتبره الكل في الكل، بينما تعتبر الماركسية المجتمع هو كل شيء، ولا قيمة للفرد إلا باعتباره ذرة صغيرة في مجتمع كبير. وفي الإسلام موازنة بين الفرد والمجتمع، فلا يؤله الفرد، ولا يذوب ويختفي في المجتمع، فالفرد كائن مستقل، إلا أنه يعيش ويموت في المجتمع. وقد تحدث القرآن عن فرعون القائد، وهامان الوزير وجنودهم: {إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين} (سورة القصص: الآية 28)

6-8- الحضارة والكائن العضوي:

هناك من يعتقد بأن الحضارة والمجتمعات الإنسانية كيانات (عضوية)، ومن هذا المنطلق يرون أن التبدل والتغير، نشوءً واكتمالاً وزوالاً، تحكمه عوامل حتمية، كذلك التي تفعل في الكائنات العضوية. ويضربون مثلاً بالإنسان فهو يولد طفلاً، ثم يصبح صبياً فشاباً فرجلاً، ثم يشيخ ويهرم ويموت، والحضارة كذلك. ولعل (أوزولد اشبنجلر) أشهر المؤمنين بذلك، لكنه أحياناً يعدل عن هذا التصور فيشبه الحضارة بفصول السنة، ويرى ذلك من (الحتميات) التي لا تشذ عنها حضارة، فهو يقول: (إن لكل حضارة ربيعها المتسم بالفاعلية الروحية، يعقب ذلك صيف تنضج فيه، ثم خريف حيث يسودها التحليل العقلي وشتاء تكون فيه قد استنفذت جميع إمكاناتها الداخلية، فتتحول إلى الاحتمالات المادية والفتوحات الخارجية، وعندها تكون قد شارفت على الانحلال والافئاض). الحتمية واضحة جداً ولكن الحضارة -في أصلها- ليست كذلك، فهي خليط من ماديات وأفكار وعقائد وآداب وفنون، ومنشآت مادية، كل هذا الكم يجتمع في زمان ومكان، مكوناً حضارة معينة. وهذا لا يشبه الإنسان أو الكائن العضوي المتماسك المترابط، والذي ما أن تؤثر على جزء فيه حتى يتأثر الباقي.

6-9- الاجتياحات العسكرية:

الدول والنظم تسقطها وتقلبها الاجتياحات العسكرية، فهل تسقط الحضارة باجتياح عسكري، مثل حملات التتار، والمغول والحملات الصليبية؟ ماذا كان سيحدث لو فتح العثمانيون أوروبا كلها؟ ماذا سيكون تاريخ العرب والمنطقة، لو أن ثوار (الردة) أسقطوا النظام الإسلامي، فلم تقم للإسلام دولة؟ للدكتور (أنور عبد الملك) المصري الجنسية وأستاذ جامعي في اليابان، فكرة ملخصها: أن أوروبا صعدت وتقدمت، بينما اضمحلت المراكز الكبرى في المشرق، منذ القرن الخامس عشر، وحصل ذلك بسبب الغزو الأوروبي للمشرق، ابتداء من الحروب الصليبية، وانتهاء بالاستعمار الغربي، وزرع إسرائيل كإسفين في قلب البلاد العربية. فأوروبا بغزوها الاستعماري حطمت مراكز القوة في المشرق، واستنزفتها اقتصادياً، وكذلك اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، ولم تترك للمشرق حرية التحرك والنهوض. لكن المؤرخ (توينبي)

يرفض ذلك ويرى أن العجز عن صد الاعتداءات الخارجية، على كيان حضارة، ليس هو السبب في السقوط، ولكن ثمة انهيار سابق قد حصل في قلب الحضارة نفسها.. واستشهد لذلك بسقوط الإمبراطورية الرومانية.

6-10- فساد شبكة العلاقات:

المفكر الإسلامي (مالك بن نبي)، يطرح فكرة ملخصها: أن الحضارة تبقى وتعيش وتستمر ما دامت شبكة العلاقات الاجتماعية سليمة قوية، فإذا فسدت تدهورت الحضارة وسقطت.. يكرر هذه النظرية في جل كتبه. ففي (ميلاد مجتمع) كتب قائلاً: عندما يرتخي التوتر في خيوط (شبكة العلاقات)، فتصبح عاجزة عن القيام بالنشاط المشترك، وبصورة فعالة، فذلك أمانة على أن المجتمع (مريض) وأنه ماضٍ إلى نهايته. أما إذا تفككت الشبكة نهائياً، فذلك إيدان بهلاك المجتمع، وحينئذ لا يبقى منه غير ذكرى، مدفونة في كتب التاريخ. وقد تحين هذه النهاية، والمجتمع متختم بالأشخاص والأفكار والأشياء، كما كان المجتمع الإسلامي في المشرق، في نهاية العصر العباسي، وفي المغرب في نهاية عصر الموحدين. (حسنة، 2012، محرك البحث فوجل). وربما كانت هذه الحالة -من التحلل والتمزق في المجتمع الإسلامي- حين أصبح عاجزاً عن أي نشاط مشترك هي التي أشار إليها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يوشك أن تداعى الأمم عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها قالوا: أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال: لا، بل أنتم كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من قلب أعدائكم المهابة منكم وليقذفن في قلوبكم الوهن، قيل: وما الوهن يا رسول الله؟ قال: حب الدنيا وكراهية الموت) ومالك يرحم الله يولي هذه القضية عناية كبيرة شرحاً وتفصيلاً فيقول: (... فقبل أن يتحلل المجتمع تحللاً كلياً، فإن المرض يحتل جسده الاجتماعي، في هيئة انفصالات في شبكته الاجتماعية، للأسباب التي ذكرناها، كما وكيفاً، وهذه الحالة المرضية قد تستمر قليلاً أو كثيراً قبل أن تبلغ نهايتها، في صورة انحلال تام وتلك هي مرحلة التحلل البطيء الذي يسري في الجسد الاجتماعي. بيد أن جميع أسباب هذا التحلل كامنة في شبكة العلاقات... وللمؤرخ "تويني" فكرة عن انحلال الحضارة، فبعد رفضه الاجتياح العسكري، يرى أن انحلال الحضارة يزامنه فساد كبير، يدب في أرواح الناس وتغير جذري يطرأ على سلوكهم ومشاعرهم وحياتهم كلها، فيحل مكان الصفات الجيدة، والقوى المبدعة، التي كانوا يتحللون بها، في دور النمو لحضارتهم، محل مكانها (ثنائية) من النزعات والمواقف العقيمة المتناقضة، وهنا ينكشف ويتعري الفساد الروحي، كاشفاً عن فوضوية، تعم الأخلاق والعادات، والمخطاط يشمل الآداب والفنون، ثم قد تسعى (الأقلية المسيطرة) إلى فرض فلسفة خاصة، أو دين جديد، مستعملة في ذلك القوة، ولكن دون جدوى ولا فائدة... تصور جيد، ومن يطبق هذه النظرية على الحضارة الإسلامية في الأندلس، أو العباسية في المشرق، وحتى العثمانية، فسيجد الكثير من الشواهد على صحة هذه النظرية.

6-11- عامل الثقافة والفكر:

ثقافة كل أمة هو رأسها الكبير، من هنا لا نجد أمة دون ثقافة وفكر، لكن قد نجدها بدون حضارة، وفي علمنا المعاصر، نجد ملايين من البشر في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، لهم ثقافتهم وفكرهم، لكنهم يعيشون خارج (فضاء) الحضارة، وإن استعملوا واستهلكوا بعض منتجاتها. فسلوك الإنسان يجري منبثقاً عن فكر وثقافة، والأمة تقيم حضارة كثمرة لعقيدة وثقافة، وكلما كانت العقيدة والثقافة حية كان التحضر أسرع وأنجز، فإذا تحول الفكر إلى مجرد أحلام، وصارت الثقافة مجرد عرف أو صف كلام، فإن العد التنازلي للحضارة يبدأ ويستمر، يقول (فرانك أنلو) (راقب أفكارك فإنها تتحول إلى كلمات.. راقب كلماتك فإنها تصبح أفعالاً.. راقب أفعالك فإنها تتحول إلى عادات.. راقب عاداتك فإنها تصبح طباعاً.. راقب طباعك فإنها ظلال مصيرك، فكل ثقافة وفكر لا بد له من (مرجعية)، فالعقل البشري يصعب عليه العمل دون مرجعية، تمنحه أسساً كي يستند إليها، وإلا حصل انقسام، وتحولت الأمة إلى أمم. فهنا يتأكد لنا أن الثقافة والفكر مقدمة أو شرط للتحضر، لكن ليس كل ثقافة أو فكر بإمكانها أن تنتج حضارة، إلا أنه لا حضارة بدون ثقافة أو فكر.

6-12- الدافع الحضاري:

قد تتوفر للإنسان إمكانات كبيرة، لكنه لا يتحرك ولا يستغل هذه الإمكانيات، وقد تكون الفرص قليلة، والإمكانات كذلك ولكن قوة في نفس الإنسان تدفعه للعمل والتشبيث، وقل مثل هذا في الشعوب والأمم، وقد توهم بعضهم فقال: إن التحضر هو من نصيب شعوب بعينها، وثمة شعوب أخرى غير مستعدة لذلك، وإن وافتها الفرص، إلا أن التاريخ يشهد بغير ذلك، فكل من واثته فرصة اغتنمها وأقام حضارة.

وما يصدق على الأفراد، يصدق على الشعوب والأمم، وهذه اليابان، قد تجاوزت شح البلاد، وقلة الخيرات، لأنها كانت مصممة على صعود سلم التحضر، وبأسرع وقت ممكن، بينما نجد بلادًا فيها الكثير الكثير من الخيرات، وهي تراوح مكانها، أو تسير ولكن إلى الخلف، وإلى مؤخرة القافلة. إن الأفكار حين تحل في النفوس حلولاً إيمانيًا، يكون حلولها دافعاً نفسياً قوياً للتحضر، والتغلب على المصاعب. إن الأفكار قد تسيطر على نفوس أصحابها، فتدفع بهم إلى العمل الموحد، مع شيء من إنكار الذات، والزهد في المغم. وهنا أتذكر ما يكرره (مالك بن نبي) يرحمه الله من أن الحضارة تبدأ روحية نشطة، يعمل أصحابها بجد وإخلاص، ونكران ذات، فتحقق إنجازات كبيرة، ثم يعقب ذلك مرحلة عقلانية، تفلسف المرحلة السابقة، يلي ذلك مرحلة ثالثة، تثور فيها الغرائز، فتتفسخ الحضارة وتسقط وهذا التوصيف ينطبق انطباقاً عالياً على الحضارة الإسلامية. وإذا نظرنا لرواد الحضارة الغربية، وجدناهم في منتهى الجد والتفاني، فإذا نظرنا اليوم إلى مجتمعات (الإنشورنس) نجدها تفتقد كل تلك الصفات الجيدة. إن همها الأول اليوم أن تكسب، ولو بالتهرب من العمل للحصول على (الضمان).. وفضائح الفساد تتوالى، من الكبار والصغار معاً، لقد ذهب الرواد، وذهبت معهم التضحيات، ونكران الذات. وكل حضارة تعرف جيداً الفرق الكبير بين الرواد المؤسسين وذلك النفر البائس المتكاسل، الذي يشهد سقوط الحضارة وفي الأندلس عبرة لكل معتبر. دخلناها بـ (12000) مقاتل، وحكمتها قروناً، وأقمنا أروع حضارة، وخسرناها ونحن أكثر من أربعة ملايين مأزوم مهزوم، فلم تضرنا القلة، ولا رفعت عنا الكارثة الكثرة، لقد صرنا (غناء)، والسييل متى جاء حمل معه ما خف وزنه، وقل نفعه، أما النافع فيبقى في أرضه، ولا يفلح السيل في جرفه.

6-13- عامل البيئة الطبيعية:

الحضارة تقوم في أمة وأرض. أما الأمة، فإذا كانت مغلوقة على أمرها متخلفة، وكانت الأمية من نصيب أغلب شعبها، والفقر يضرها بسيوفه، والأمراض تستوطنها بشكل دائم، مرة تموت عطشاً، ومرة تدمر مدحاً وقراها الفيضانات، فهذه الأمة لن تفكر بالتحضر فلا بد أن يكون للأمة (كفاية) حتى تفكر في التحضر. ولا بد أن تكون الأرض سخية ولو إلى حد، ولذا فقد جعل توينبي للتحضر شرطين، بعد أن ربط التحضر بوجود (تحد)، لا يكون قوياً فيقعد الإنسان، ولا سهلاً فلا يثيره، ويضرب لنظريته أمثلة من كلا النوعين. فيمثل للتحدي الصعب بالصحراء وبلاد الإسكيمو، ففي الصحراء حيث الحرارة العالية والمياه الشحيحة، يصعب إقامة حضارة أو نجاح مشروع حضاري، على نطاق واسع، ومثل ذلك بلاد (الأسكيمو) حيث يصارع الإنسان البرد من أجل أن لا يفتك به، لذا فلن يفكر بمشروع حضاري وهو يصارع من أجل البقاء حياً.

أما التحدي السهل، فيمثل له بالمناطق الاستوائية، حيث الجو المعتدل، والشمس المشرقة، والأمطار الغزيرة، فلا يخاف الإنسان الموت جوعاً أو عطشاً أو برداً. إن الإنسان صانع الحضارة، لكنه يحتاج للعوامل التي تعينه وتساعد، من البشر والطبيعة. ونحن نرى اليوم أمماً تجاهد للتغلب على العوائق، فهناك تحلية مياه البحر، واستخراج المياه الجوفية، والزراعة في بيوت محمية، وتحسين المنتوجات الحيوانية والنباتية، وإقامة السدود لجمع المياه، وتسميد الأراضي الزراعية لمضاعفة المنتوج، هذا في الحقل الزراعي، وفي الحقل الصناعي حصل تقدم أكبر، مما جعل التحكم في البيئة أفضل من قبل، وإن كان لكل شيء ثمن. ونختتم ما تقدم بقول (ديورانت): إن العوامل الجغرافية على الرغم من أنها يستحيل أن تخلق المدنية خلقاً، إلا أنها تستطيع أن تبتسم في وجهها، وتهيئ سبل ازدهارها.

II. واقع التحضر في الجزائر:

إن التحضر في الجزائر ليست ظاهرة جديدة في الوسط الجزائري بل قديمة قدم حضارة البحر الأبيض المتوسط و قد وجدت بقايا مستوطنات حضرية في الجزائر يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، وقد اختلفت خصائص هذه المستوطنات الحضرية من زمن إلى آخر حسب اختلاف الأجناس التي شيدوها وعاشوا فيها، واختلاف الدوافع التي دفعتهم للعيش في الوسط حضري مميز عن الأوساط الريفية المجاورة إلا إن المؤكد أن هذه المستوطنات استطاع المقيمون بها أن يتحرروا من الحياة الريفية والنشاط الزراعي إلى أنشطة موازية مختلفة ومتخصصة وحرفية وتجارية. وقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل من الشعوب التي عاشت فوق أرضها، متمثلة في خلايا مدن تطور لبعض منها وتواصل في حين اندثر البعض الآخر وانقرض نتيجة لتاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات تارة والاستقرار والازدهار تارة أخرى ونتيجة لتعاقب هذه الأجناس البشرية على هذا الجزء من المغرب العربي بدا بالغزو الروماني فالاجتياح الوندالي ثم البيزنطي إلى الفتوحات العربية الإسلامية وتسلسل الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مروراً بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي. كل هذه التشكيلات سياساتها وثقافتها وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني بالجزائر إذ ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر.

1- مراحل التحضر في الجزائر:

إن ظاهرة التحضر لا يمكن اعتبارها ظاهرة حديثة في الجزائر، بل هي قديمة ولها علاقة بحضارات حرب البحر الأبيض المتوسط، كما يرجع تاريخها إلى ما قبل الميلاد وقد كشفت بعض الحفريات عن آثار بقايا المستوطنات البشرية، اختلفت خصائصها باختلاف الأزمنة وقد تميزت بنمطية: الأول حضري والثاني ذو طابع ريفي متميز بالنشاط الزراعي (بودون، 2004، ص 165)

وقد مرت حياة الحضر بالجزائر بمراحل تاريخية اتسمت بظهور نوايا المدن، نما وتطور البعض منها وزال البعض الآخر، وقد كان للاضطرابات والنزاعات الداخلية دور في كل ذلك، وقد كان للتراكم الحضاري والعمراني بصمات في التراث بشكل عام، وصلت نسبة الحضر في الجزائر في تعداد 1987 حوالي 49% من مجموع السكان في حين أن هذه النسبة كانت حوالي 5% في بداية القرن الـ 19 أي بعبارة أخرى فقد ارتفعت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان بحوالي 43% في ظرف قرن ونصف ونحاول تلخيص مراحل التحضر في الجزائر كما يلي: (التيجاني، 2000، ص 85)

1-1- المرحلة الأولى 1830-1910:

وهي مرحلة استكمال الغزو الفرنسي للجزائر وتوسيع الاستيطان الأوروبي على حساب أراضي القبائل والعروش المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية وإقامة المستوطنات والأحياء الأوربية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة وتدعيمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية ، أنجزت بأيادي جزائرية استقطبت من الأرياف تبدأ هذه الشبكة عند مصادر المواد الأولية من معادن وثروات طبيعية أخرى وتنتهي عند الموانئ من أجل ربط الجزائر بفرنسا في مجال التصدير والاستيراد المواد الأولية الخام مقابل المنتجات الصناعية الفرنسية، ضلت الأغلبية الساحقة من الجزائريين خلال هذه المرحلة تعيش في الأرياف بأوضاعها المزرية المتدهورة في جميع المجالات الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية والعمل في الأشغال الشاقة كحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرق عبر الجبال.

1-2- المرحلة الثانية 1910-1954:

مرحلة الاضطرابات وكثرة الحروب والأزمات الاقتصادية العالمية التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتسبب في انتشار الفقر من جراء تناقض الإنتاج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتج الزراعي الجزائري (خاصة الحبوب) واستمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أدت هذه الظروف السياسية والاقتصادية إلى الهجرة من الأرياف إلى المدينة بحثاً عن ظروف أفضل

1-3- المرحلة الثالثة 1954-1966:

مرحلة اندلاع ثورة التحرير والسنوات الأولى من الاستقلال التي شهدت معدلات نمو حضري مرتفعة وهجرة من الأرياف اتجاه المدن بسبب انعدام الأمن، وسياسة التشريد والطرْد والتقتيل الجماعي وإقامة المحتشدات لمراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن الثورة، بعد الاستقلال تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم في المدن زيادة عن الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن من جراء مغادرة الفرنسيين الجزائر

1-4- المرحلة الرابعة 1966-1977:

وهي مرحلة التخطيط الاقتصادي وسياسة التصنيع التي تبنّاها الرئيس الراحل هواري بومدين مصحوبة بإصلاحات زراعية كتأمين الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الاشتراكية، كل ذلك أدى إلى تحريك السكان إلى المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل بسبب سياسة التركيز على عملية التصنيع في مجال الاستثمارات وتهميش الزراعة.

1-5- المرحلة الخامسة 1977-1989:

وهي مرحلة تشبع المدن وكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وانتشار البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة. (التيجاني، 2000، ص 87)

– فرغم المبادئ التي اعتمدها التنمية الجزائرية القائمة على سياسة التوازن الجهوي والتنمية الشاملة، إلا أن الطموحات الصناعية الكبيرة في ظل تخلف البنية التحتية وقلة الموارد البشرية المؤهلة، أدى كل ذلك إلى استقرار الوحدات الصناعية في المدن والوقوع في نوع من المركزية الصناعية التي ترتبت عنها نوع من المركزية العمرانية الحضرية، ويمكن تحديد أثر هذه العوامل الصناعية على التحضر فيما يلي: (بوخلوف، 2001، ص 134)

– أولوية الصناعات الثقيلة.

– تأخر الصناعات المحلية الواردة في البرنامج الصناعي الجزائري.

– عدم فعالية الثورة الزراعية، بل أحيانا كانت السبب في النزوح الريفي.

– تأخر البنية التحتية.

– اعتماد أسلوب المركبات والمجمعات الصناعية التي تتطلب يدا عاملة وافرة.

1-6- المرحلة السادسة : ابتداء من سنة 1989:

إن الإحصائيات الدقيقة عن التحضر والنزوح الريفي الذي عرفته هذه الفترة غير متوفرة في الوقت الحالي، مما يصعب من مهمة دراستها، وهذا رغم أن التعداد للسكن والسكان قد أنجز عام 1998، إلا أن نتائجه لم تنشر بعد جانفي 2000، لكن المشاهدات تبين بأن حجمه قد لا يختلف عن الفترات السابقة، مما يعني أن هذه الفترة عرفت هي أيضا تخلخلاً سكانياً كبيراً ريفياً وحضرياً، حيث هجرت مناطق والنزوح نحو مناطق أخرى، حتى داخل نطاق المدينة الواحدة، وذلك لأسباب أمنية، وهذا بالإضافة إلى النزوح الريفي الكبير الذي عرفته هذه الفترة متجهاً نحو المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والقرى، فقد فرغت بعض القرى والأرياف من سكانها تماماً مثلما حدث بالضبط أثناء الثورة التحريرية.

ومن أهم الإجراءات العمرانية الحضرية التي عرفتتها هذه الفترة هي تحرير المعاملات العقارية بين الخواص وإشراك القطاع الخاص في التنمية العقارية وذلك ابتداء من سنة 1989، تماشياً مع التحولات التي بدأت تعرفها البلاد والتي تسير تدريجياً نحو الاتجاه الليبرالي ويفترض أن تخفف هذه السياسة من حدة انتشار العمران غير المخطط بالأسلوب القديم، إلا أنها بكل تأكيد لا تقضي عليه، فإلى غاية 1991 لا زال المواطنون يتبعون الإجراءات المعهودة في التملك والتنازل والبناء (بومخلوف، 2001، ص 136)

2- انعكاسات التحضر في الجزائر:

أدى النمو الحضري المتزايد نتيجة لعدة أسباب في الجزائر إلى انعكاسات سلبية كثيرة من بينها نذكر ما يأتي:

2-1- أزمة السكن الحضري:

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن من جهة وبسبب استمرار الهجرة الريفية المقدرة بحوالي 130.000 نسمة سنوياً مع نهاية الثمانينات، جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري للحصول على سكن اجتماعي حوالي 30.000 ملف مقبول سنة 1994. كما أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي لسكن الحضري من جهة والطلب المتزايد عليه من جهة ثانية، رغم جهود الدولة المتواصلة في توفير السكن الحضري ودعم السكن الاجتماعي للفئات المحدودة الدخل وسوف تستمر أزمة السكن الحضري في الجزائر خلال العشرية المقبلة بسبب العجز في السكن الذي قدر بحوالي مليون وحدة سكنية سنة 1994 .

2-2- التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات:

جميع المؤشرات توضح تدهور مستوى مرافق والخدمات في المدن الجزائرية التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان الحضر من بين هذه المؤشرات اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة لعدد السيارات، وعدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بما كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات تنقل السكان خلال رحلتهم اليومية وأحسن مثال على ذلك حركة المرور بمدينة الجزائر العاصمة، وهران قسنطينة، عنابة، لهذا يستلزم التفكير الجيد والتخطيط المحكم لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية لميدان النقل بصفة عامة، كضرورة تجهيز المدن جديدة والحياة السكنية بجميع الخدمات والمرافق الضرورية لتخفيف من درجة الاختناق.

2-3- تناقص كمية المياه الصالحة لشرب:

أصبح تمويل المجموعات الحضرية بالمياه الصالحة لشرب يعد إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه سكان المدن قد تناقص معدل كمية المياه المستهلكة يوميا بالنسبة للفرد الواحد في المدن الجزائرية من 150ل سنة 1966 إلى 80ل سنة 1987، إذ أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسع المدن، وزيادة عدد سكانها، بل وفي الاستهلاك الواسع لكميات المياه في الصناعة وقد صاحب هذه الزيادة المذهلة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة تناقص كبير في كميات مياه مسخرة لري الذي أصبح يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود وقد انعكس هذا سلبيًا على الأراضي المسقية التي تمون التجمعات الحضرية بالمنتوج الزراعي، وحسب الدراسات والأبحاث التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر فإن العجز المسجل في التجمعات الحضرية يعود أساسا إلى سوء تسيير قطاع المياه وارتفاع نسبة التسرب والضبايع مقدرة بحوالي 40% من مجموع الكميات المنتجة سنويا وهذا بسبب قدم أنابيب شبكة نقل المياه في المدن، وقلة الصيانة والتبذير الناتج عن انخفاض تسعيرة المياه قبل 1990 وتقدر احتياجات التجمعات الحضرية في الجزائر مع نهاية عام 2000 بحوالي 2مليار م³ .

2-4- اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية :

تعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة ومساحتها محدودة حيث قدرت في سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الإجمالية للبلاد وتقع أغلبها في الشمال. وقد اكتسحت الأراضي الفلاحة الخصبة في الكثير من الحالات بسبب المنشآت العمرانية المتمثلة في بناء السكن والمناطق الصناعية والتلوث الصناعي، وقد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحة في القطاع العام وأملاك الدولة، أما الآن فقد حد من ذلك الملك الخاص.

3- المشكلات المنجزة عن التحضر في الجزائر:

إن ظاهرة التحضر التي أصبحت منتشرة في كثير من المراكز العمرانية في الجزائر، صارت تواجه العديد من المشاكل منها ما يلي: (التيجاني، 2000، ص 57)

- ارتفاع معدلات النمو الحضري التي أصبحت تتراوح ما بين 3-6% سنويا في مختلف إحصاءات المدن الجزائرية.
- عدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري و احترام مخططات التهيئة والتعمير بسبب الاختلال في التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني وقلة إمكانيات وسائل المراقبة أو انعدامها في بعض الأحيان.
- فقدان السيطرة الأمنية على المدن نتيجة النمو العمراني المفرط والغير المخطط أي أن ظاهرة التحضر في الجزائر والإشكاليات الناتجة عنها يمكن إرجاعها إلى سببين رئيسيين هما:
- الموجات المستمرة لتوافد من الأرياف نحو المراكز الحضرية بسبب الاكتظاظ وتناقص فرص الشغل وعدم تطوير وتهيئة الأرياف. وكمحاوله من ظاهرة التحضر الحتمية في الجزائر وضع الخبراء والباحثين المهتمين مجموعة من المحاولات والإستراتيجيات والبدائل التي يمكن اعتبارها وقاية لنمو الحضري المتوقع مستقبلا والتي نذكر منها:
- تحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية و ظاهرة المجتمعات الحضرية، التي بدأت تظهر في الجزائر (الجزائر العاصمة، وهران) حيث تداخلت حدود بعض المراكز الحضرية ومجالاتها حتى أصبح من الصعب تعريف الحدود الواسطة لهذه المراكز بسبب تلاحم نسيجها العمراني ولذا يجب الاستفادة من تجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال وذلك بتقسيم المجتمعات الحضرية إلى وحدات إدارية تتمتع بدرجة من الاستقلالية ولعل العدد المناسب لسكان الوحدة الحضرية الواحدة يتراوح ما بين 20-40 ألف نسمة حتى تسهل عملية التسيير الوحدة .
- بناء هيكلية حضرية متزنة عبر مختلف جهات التراب الوطني مع عدم التركيز على العاصمة أو المدن المتر وبولية المدن الجهوية الكبرى من أجل إيجاد نوع من التوازن بين أحجام التجمعات الحضرية من جهة ولتوجيه النمو العمراني نحو مراكز حضرية ثانوية بدلاً من التركيز على المدن الكبرى.
- تهيئة إقليم المدينة لتخفيف من الضغط المركز على المدينة إداريا و اقتصاديا.
- تشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف وذلك عن طريق عدة إجراءات تحفيزية وهي كما يلي :
- تنمية المناطق الريفية والعمل على أن تتحول المراكز الريفية إلى مناطق جذب سكاني.
- تطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة ومناطق الخدمات والعمل من جهة والمستوطنات الريفية المجاورة من جهة أخرى بحيث تصبح رحلة العمل اليومية أو قضاء الحاجة غير متعبة وليست طويلة زمنيا.

- وضع إستراتيجية محكمة لمقارنة المساوئ والانحرافات الاجتماعية والحد من انتشار في الأرياف وتحويل الأوساط الريفية المجاورة إلى أماكن لراحة والهدوء والرياضة، بعيد عن الضوضاء والتلوث البيئي.
- ينبغي أن تصاحب التهيئة العمرانية في المراكز الحضرية تهيئة ريفية متوازنة بنفس المستوى أو أكثر نسبيا وفي هذا ظهرت نظريات واتجاهات عديدة نذكر من بينها (التنمية الريفية المتكاملة، الترويج الريفي).
- إعادة النظر في العلاقة بين المدن والأرياف. علما بأن عزل الريف عن الحضر وحل مشكلات الريف لوحدها يعد أمرا مستحيلا لأن أي تجمع بشري تترايط أجزاؤه وتتفاعل فيما بينها بشكل دائم ومستمر.

4- مشاكل النمو الحضري :

تختلف المشاكل الناتجة عن النمو الحضري من مدينة لأخرى وذلك لاختلافها عن بعضها في الجوانب الآتية : (الدليمي 2002، ص 130)

- تباين حجم المدن وعدد سكانها.
 - اختلاف وظائف المدن (تجارية، صناعية، سياسية، خدمية، دينية، عامة.
 - أهمية المدينة ضمن الدولة أو الإقليم.
 - تاريخ نشأة المدينة " قديم أو حديث".
 - اختلاف المخططات الهندسية التي تعتمد عليها المدن في توسعها وتطورها.
 - تنوع الظروف البيئية المحيطة بالمدن.
 - تباين الخصائص التضاريسية لمواقع المدن وأثر ذلك على توسعها.
 - الزيادة السكانية الناتجة عن الهجرة.
- إن حجم وتوزيع وكثافة سكان المدن على اختلاف أنواعهم وشكل العلاقات المتداخلة بين الأفراد والجماعات، تحدد جميعها زيادة المشاكل الاجتماعية أو نقصانها. فعملية التحضر في أي مجتمع تصطبغ معها تشكيلة واسعة من المشاكل الاجتماعية نوجز بعضها فيما يلي: (القطب، 1980، ص 28)
- أ- مشكلة عدم تماسك العائلة، ويمكن النظر إلى هذه المشكلة من ناحيتين، أولاها عدم تماسك العائلة كوحدة، والثانية عدم تماسك العائلة والتحامها بالمجتمع المتحضر أو مجتمع المدينة.
- ب- الجريمة والجنحة والمخالفة، إن الجريمة تأتي من نمط السلوك والحالة العقلية، ومن العوامل التي تساهم في ارتكاب الجريمة والانحرافات الأخرى التي هي دونها في الخطورة:
- عدم التجانس أو التفاهم بين الوالدين.
 - عدم اهتمام الوالدين بتربية أبنائهم ورعايتهم.
 - عدم الرضا والارتياح النفسي الناجم عن عدم وضوح أهداف الفرد.

- الاختلال العقلي بسبب نقص في التركيب العضوي أو بسبب الضغوط الاجتماعية.

- الحاجات التي لا يمكن تحقيقها أو تلبيتها بالطرق السوية.

ج- الدخل المحدود: مازالت الأجور المنخفضة تقلق راحة الأسر العربية في المدن، وكمثال على ذلك فإن العمال غير المهرة مازالوا يحصلون على أجور منخفضة بالنسبة لمستوى المعيشة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن كثير من الناس يعملون في مهن لم يصدر بصدها أية قوانين تقرر الحد الأدنى للأجور. كما أن المسنين والعجزة والمرضى يحصلون على دخول هي أقل من الحد الأدنى المطلوب لاحتياجاتهم وعيشتهم حياة كريمة تتطلبها المدن.

د- إن التوتر في جو الأسرة وهجر الزوج لزوجته أو طلاقها منه أو ترملةا، كل هذا يسبب مشاكل للأسرة المتحضرة يضاف إلى ذلك عدم إمكانية الإشراف على الأولاد وتربيتهم، وارتباك ميزانية الأسرة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة. وكذلك فإنه من الصعب المحافظة على أواصر القرى وقيماتها، وفي الغالب تعيش الأسرة في المدينة بجوار أسر أخرى غريبة عنها وهذا مما يسبب أحيانا انعزال الأسرة وانطوائها على نفسها. ومن أهم المشاكل الناجمة عن النمو السكاني السريع: السكن، عدم توفير التسهيلات، الخدمات الثقافية، التشريعات الاجتماعية (القطب، 1980، ص 30)

وفي النهاية يمكن القول أن التحضر السريع أفرز العديد من المشاكل في الإسكان والمواصلات وازداد تلوث البيئة والجريمة والفقر ولعل أفضل الحلول لمثل هذه المشاكل في المدن العربية زيادة الفرص الاقتصادية في الريف بصفة عامة وذلك بالتنمية والتخطيط الشامل وليس بمعالجة مشاكل المدن بمعزل عن مشاكل الإقليم والقطر ككل. كما ويجب ابتكار مصادر أخرى للتمويل بخلاف الضرائب التي أصبحت الآن هي الأساس لتمويل خدمات المدن العربية وخاصة في الدول العربية غير النفطية، مما قد يؤدي إلى المزيد من سوء توزيع الدخل بدلا من تحسينه، كما يجب زيادة إيرادات رسوم الاستخدام والتوسع فيها باعتبارها الأقرب لطرق التمويل الإسلامية كما أنها أكثر عدالة من الضرائب.

ومن المشاكل الأكثر إلحاحا في أغلب المدن العربية هي مشاكل الإسكان وما تفرزه من السكن العشوائي وانخفاض نوعية الحياة في المدينة ومشكلة تلوث البيئة وما تفرزه من الأمراض وتدهور الصحة العام ومشكلة المواصلات وما تفرزه من الازدحام وضيق ساعات العمل والراحة.

III. الخلاصة:

إن التحضر والنمو الحضري أضحت ضمن الظاهرة الحضرية في المجتمع المعاصر الحالي، حيث أصبح للتحضر عوامل وأسباب معينة، ولم يصبح فقط مجرد إنتقال السكان من الأرياف إلى المدن الحضري، وإنما باتت تتحكم فيها متغيرات نابعة من أسلوب الحياة في المجتمع المعاصر ولا سيما إنتشار وشيوع استخدام وسائل المواصلات والنقل وتكنولوجيا الإتصال والإعلام، كما أن للتحضر عوامل متنوعة ومتعددة كانا قد عرضناها، والتحضر مس كل بلدان العالم ولا زالت وتيرة التحضر في ازدياد في كل بلدان العالم المتقدمة والنامي والسائر في طريق النمو، ومن بينها الجزائر التي عرفت بعد الإستقلال تحضراً سريعاً بفعل السياسات الحكومية المنتهجة في عهد الإستراتيجية ثم في عهد الرأسمالية، وأن التحضر السريع خلف آثار ايجابية عديدة من ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي لقطاع كبير من السكان، كما خلف آثاراً سلبية على بعض الفئات الاجتماعية ولا سيما منها الهشة. كما ترك انعكاسات على أسلوب الحياة في المدن الحضرية وفي شتى المجالات العمرانية، الثقافية، الاجتماعية، التجارية، الزراعية، الاقتصادية وغير ذلك. ولا تزال الجزائر في الوقت الحالي تتخبط في هذه المشاكل الجمة، بالرغم من أن الحكومة تقوم بكل الإجراءات والتدابير بقصد تحسين أسلوب الحياة في المجالات العمرانية الحضرية، الريفية وحتى البدوية.

- الإحالات والمراجع :

- أبو عياش عبد الاله ، والقطب اسحاق يعقوب (1980)، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت.
- أبو عيانة فتحي محمد (1998)، جغرافيا العمران (دراسة تحليلية للقرية والمدينة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. مصر.
- أبو عيانة فتحي (1978)، التحضر في العالم (نظرة في النشأة و التطور) اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، ندوة السكان والتنمية .
- بدوي أحمد زكي (1982)، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، ط 2 مكتبة لبنان، بيروت.
- بودون عبد العزيز (2004)، التحضر في الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الخامس.
- بومخلوف محمد (2001)، التحضر، شركى دار الامة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- التيجاني بشير (2000)، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ابن عكنون، جامعة وهران الجزائر.
- الحسيني السيد (1981)، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، ط2، دار المعارف ، القاهرة.
- الدليمي خلف حسين علي (2002)، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- الساعاتي حسن (1980)، علم الاجتماع الصناعي، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت..
- السيد عبد العاطي (1985)، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- عبود حنان (2005)، المدينة العالمية : إبداعات هندسية-، الجزء 3، العدد 2، م.محسن مقصود-الجمهورية العربية السورية-دمشق.
- القطب إسحاق (1977)، مشروع بحث إقليمي عن أنماط التحضر ومشاكله، جامعة الكويت، الكويت.
- القطب إسحاق يعقوب (1980)، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، الكويت.
- الكردي محمد (1986)، التحضر، دراسة اجتماعية الكتاب الأول، القضايا والمناهج، دار المعارف، القاهرة.
- مشاري النعيم العبد الله (2007)، التراث العمراني تحت ضغوط التمدد الحضري "أركيولوجية " مجلة المدينة وذاكرة المستقبل، المملكة العربية السعودية ، الرياض.
- حسنة عمر عبيد (2012) أهم عوامل التحضر، عن محرك البحث قوقل ، www.google.fr

Raymond ledrut1979;sociologie urbaine ,P .U.F .3emeED ,paris.

Hall, P, 1972. The World cities (London).

United nation, 1958. Multilingual Demographis Dictionary, English Section, Population Studies, No 29.

Ibrahim, Saad E.M. Over- Verbalisation and Under- Urbanisme, The case of The Arabe World

United Nations, 1970. Population Division, "Urban and Rural Population: Individual Countries, 1950-85 and Region and Major Areas 1950-2000 Esa/WP/ REV. 1,